في إطار التزام الشركة بمسؤوليتها الوطنية والمجتمعية ودعمها للمبادرات التي تعزز جاهزية الكويت

«الزياني» تسهم بنصف مليون دولار في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»

نائل الزياني

الزياني ZAYANI

قدمت شركة الزياني مساهمة بقيمة نصف مليون دولار أميركي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وتأتي هذه المساهمة في إطار التزام الشركة بمسؤوليتها الوطنية والمجتمعية، ودعمها للمبادرات التي تعزز جاهزية دولة الكويت وقدرتها على مواجهة الظروف الاستثنائية. وتمثل هذه المبادرة نموذجا للتكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وتبرز أهمية توحيد الجهود الوطنية لدعم جاهزية الدولة وتعزيز قدرتها على الاستجابة السريعة للتحديات والمتغيرات، بما يسهم في الحفاظ على استدامة الخدمات الأساسية.

بمليون دولار.. لتعزيز قاعدة المساهمين وتوسيع نطاق المشاركة في المبادرة

«العملية للطاقة» تسهم في صندوق «الاستجابة الطارئة»

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن مساهمة الشركة العملية للطاقة بقيمة مليون دولار أميركي، لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، في إطار تواصل المبادرات الوطنية الداعمة لموارد الصندوق وأهدافه.

وأشار الصندوق، في بيان صحافي، إلى أن انضمام «العملية للطاقة» إلى قائمة المساهمين يعكس تنوع المشاركة في دعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، لتشمل الجهات العاملة من قطاعات الطاقة وخدمات حقول النفط، بما يعزز قاعدة المساهمين ويوسع نطاق المشاركة في المبادرة.

وأضاف أن المساهمة تعمل على تعزيز الموارد المالية المتاحة للصندوق وتدعم قدرته على تمويل الاحتياجات والمشاريع ذات الأولوية، بما يتيح توجيه الموارد وفق المتطلبات الفعلية للجهات المستفيدة، ويساند الجهود الرامية إلى معالجة آثار الظروف الطارئة واستعادة كفاءة المرافق والخدمات الحيوية.

وتعد الشركة العملية للطاقة، التي أسست في دولة الكويت عام 2015، شركة رائدة في خدمات التنقيب والإنتاج المتكاملة في الكويت، وتدير مجموعة من منصات الحفر في مختلف مناطق البلاد، وتقدم خدمات شاملة عبر قطاعين رئيسيين، هما خدمات الحفر وخدمات حقول النفط، مستندة إلى خبرتها التشغيلية وأسطولها المتخصص في هذا المجال.

ويذكر أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة أطلق في الخامس من يوليو الماضي بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ليتولى الصندوق إدارته والإشراف على أعماله، بهدف توفير آلية تمويلية مرنة لدعم التدخلات والمشاريع ذات الأولوية، وتعزيز قدرة الدولة على التعامل مع الاحتياجات والظروف الطارئة بكفاءة وفاعلية.

الشركة العملية للطاقة (ش.م.ك.م) Action Energy Company (K.S.C.P)
صندوق الكويت للاستجابة الطارئة KUWAIT EMERGENCY RESPONSE FUND

2,35 مليار دينار الإيرادات التشغيلية للبنوك في النصف الأول

كشف تقرير أعدته وحدة بحوث الاستثمار في الشركة الكويتية للاستثمار حول النتائج المالية للبنوك الكويتية للنصف الأول من عام 2026، عن استمرار الأداء المالي والتشغيلي الإيجابي لمعظم البنوك، وإن كان بوتيرة نمو متوسطة، مدعوما بأسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبيا وبنمو سوق الائتمان، وقد ارتفع صافي الأرباح المجمعة للبنوك بنسبة 4,6٪ لتسجل 922 مليون دينار في النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ 882 مليون دينار للنصف الأول من عام 2025.

وذكر التقرير أن قطاع البنوك واصل تحقيق نتائج تشغيلية إيجابية، حيث ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 7,8٪ ليسجل 2,35 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بقيادة بيت التمويل الكويتي بنسبة نمو 9,9٪ لتسجل إيراداته التشغيلية 990,5 مليون دينار، وبنك الكويت الوطني بنمو في صافي إيراداته التشغيلية بنسبة 4,8٪ لتسجل 662 مليون دينار، وأيضا بنك بوبيان بنمو في صافي إيراداته التشغيلية بنسبة 6٪ لتسجل 139 مليون دينار، في حين سجل بنك وربة ارتفاعا في إيراداته التشغيلية بنسبة 21٪ لتبلغ 59 مليون دينار في النصف الأول من عام 2026، كما ارتفعت إيرادات بنك برقان التشغيلية بنسبة 9,4٪ لتسجل 137,5 مليون دينار.

في المقابل، ارتفعت مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات لقطاع البنوك خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 31٪ لتبلغ 237 مليون دينار، مقارنة بـ 181 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2025.

كما أسهم استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة ونمو سوق الائتمان في دعم صافي إيرادات الفوائد والتمويل للقطاع. فقد ارتفعت محفظة القروض والتمويل لدى البنوك الكويتية خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 9,5٪ على أساس سنوي لتبلغ 85,65 مليار دينار، ما انعكس إيجابا على صافي إيرادات الفوائد والتمويل للقطاع، التي ارتفعت بنسبة 5,5٪ لتبلغ 1,64 مليار دينار، مقارنة بنحو 1,55 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2025.

كذلك استفادت البنوك من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وحققت خلال النصف الأول من 2026 إجمالي إيرادات فوائد وتمويل قيمتها 4,3 مليارات دينار، بارتفاع نسبته 9,5٪ مقارنة بنحو 3,93 مليارات دينار خلال النصف الأول من عام 2025، وحافظ القطاع المصرفي الكويتي على أداء إيجابي خلال النصف الأول من عام 2026، مدعوما بنمو الائتمان والإيرادات التشغيلية، إلا أن الارتفاع الكبير في المخصصات أدى إلى بقاء نمو الأرباح عند مستوى متوسط.

من جهة أخرى، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد للقطاع بنسبة 13,6٪ لتسجل 711,3 مليون دينار، على التوالي، وبذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل للقطاع بنسبة 7,8٪ ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 2,35 مليار دينار.

وبلغ إجمالي الموجودات المجمعة للبنوك الكويتية المدرجة نحو 140 مليار دينار في نهاية شهر يونيو 2026، بارتفاع نسبته 7,4٪ على أساس سنوي، أما بالنسبة لمحفظة القروض، فقد بلغ إجمالي المحفظة التمويلية للقطاع المصرفي الكويتي نحو 85,6 مليار دينار في نهاية شهر يونيو 2026، أي ما يعادل 61٪ من إجمالي موجودات القطاع، بارتفاع نسبته 9,5٪ على أساس سنوي، وبزيادة قدرها 7,5 مليارات دينار، ويعكس ذلك تسارع معدلات النمو مدفوعا بانخفاض أسعار الفائدة في الفترة الأخيرة وزيادة الطلب على التمويل من جانب المشاريع الاقتصادية والقطاع الخاص، إضافة إلى التمويل الاستهلاكي.

«الكويتية للاستثمار»: 922 مليون دينار صافي الأرباح.. بنمو 4,6٪

بنهاية يونيو 2026.. وبنمو سنوي 18,55٪

68,82 مليار دولار حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية

أحمد مغربي

واصلت الكويت تعزيز استثماراتها في سندات الخزانة الأميركية خلال النصف الأول من عام 2026، لترتفع حيازتها بنهاية يونيو الماضي إلى 68,82 مليار دولار، مسجلة زيادة سنوية قدرها 10,77 مليارات دولار وبنسبة 18,55٪، مقارنة بحيازة بلغت 58,05 مليار دولار في نهاية يونيو 2025، وفقا للبيانات الشهرية الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية.

وعلى أساس شهري، زادت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية بنحو 2,01 مليار دولار خلال يونيو، وبنسبة 3,01٪، مقارنة بمستواها البالغ 66,81 مليار دولار في نهاية مايو 2026، بما يعكس استمرار الاتجاه الصاعد للحيازة خلال الفترة الأخيرة. ومنذ بداية العام، سجلت استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأميركية زيادة بقيمة 2,77 مليار دولار، لترتفع بنسبة 4,19٪ خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، مقارنة بحيازة بلغت 66,05 مليار دولار في نهاية عام 2025. وأظهرت البيانات أن استثمارات الكويت تتركز بصورة رئيسية في أدوات الدين طويلة الأجل، إذ بلغت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية طويلة الأجل نحو 66,66 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، بما يمثل نحو 96,86٪ من إجمالي الحيازة، في حين بلغت قيمة الاستثمارات في السندات قصيرة الأجل نحو 2,16 مليار دولار، بما يعادل نحو 3,14٪ من الإجمالي. وعربيا، واصلت المملكة العربية السعودية تصدر قائمة أكبر المستثمرين العرب في سندات الخزانة الأميركية، بحيازة بلغت 142,5 مليار دولار، لتحتل المركز السابع عشر عالميا، فيما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربيا والتاسعة عشرة عالميا، بحيازة بلغت 114,8 مليار دولار.

وعلى المستوى العالمي، حافظت اليابان على موقعها كأكبر حائز أجنبي لسندات الخزانة الأميركية، باستثمارات بلغت 1,12 تريليون دولار، تلتها المملكة المتحدة بحيازة قيمتها 939,9 مليار دولار، ثم الصين في المرتبة الثالثة بحيازة بلغت 633,4 مليار دولار. وبلغ إجمالي استثمارات الدول الأجنبية في سندات الخزانة الأميركية بنهاية يونيو 2026 نحو 9,30 تريليونات دولار، مقابل 9,09 تريليونات دولار في الشهر المماثل من عام 2025، مسجلا نموا سنويا بنسبة 2,31٪، فيما تراجع إجمالي الحيازات الأجنبية بنسبة 0,75٪ على أساس شهري. وتقتصر البيانات الشهرية الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية على استثمارات الدول في أذون وسندات الخزانة الأميركية، ولا تشمل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة الأخرى داخل الولايات المتحدة. وتعد سندات الخزانة الأميركية من أبرز أدوات الدين السيادية التي تصدرها الحكومة الأميركية لتمويل احتياجاتها، حيث يحصل المستثمرون على قيمة تلك السندات عند حلول آجال استحقاقها وفقا لمدة كل إصدار.

فريق التدقيق الداخلي في بنك وربة

إنجاز جديد يعكس التزام البنك بالحوكمة والشفافية والتميز المؤسسي

«وربة» يحصل على اعتماد لجودة التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في التقييم الخارجي

حنان غانم حمادة

أعلن بنك وربة عن حصول مجموعة التدقيق الداخلي على تقييم «Generally Conforms» في برنامج التقييم الخارجي المستقل لجودة التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد العالمي للمدققين الداخليين (IIA)، وذلك من خلال التقييم المستقل الذي أجراه مكتب Grant Thornton للاستشارات.

ويعد هذا التقييم من أبرز المؤشرات العالمية التي تقيس مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي بأفضل الممارسات المهنية، حيث يمنح فقط للجهات التي تثبت توافقها الشامل مع المعايير الدولية، مما يعكس كفاءة عمل منظومة التدقيق الداخلي وفاعلية دورها في دعم الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ويأتي هذا الإنجاز ليضاف إلى سجل بنك وربة الحافل بالإنجازات المؤسسية، ويؤكد البنك حرصه المستمر على تطبيق أعلى المعايير العالمية في مختلف أعماله، بما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية صاعدة تضع الجودة والشفافية والامتثال في صميم استراتيجيتها.

التزام راسخ

وقد تكلل هذا الإنجاز نتيجة الدعم الكبير الذي يوليه مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية لمنظومة التدقيق الداخلي، من خلال توفير البيئة المؤسسية التي تمكنها من أداء دورها باستقلالية واحترافية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية وترسيخ مبادئ الحوكمة.

ثقة مهنية ورقابية

ويبرهن هذا التقييم على مستوى النضج المؤسسي الذي وصلت إليه إدارة التدقيق الداخلي في بنك وربة، ويعكس الثقة التي تحظى بها لدى جهات الاعتماد المهني العالمية، وقدرتها على مواكبة التطورات المستمرة في مهنة التدقيق الداخلي، من خلال تبني أحدث المنهجيات والأدوات التي تواكب المعايير الدولية.

كما يؤكد التقييم نجاح الإدارة في تعزيز دور التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي في حماية أصول البنك، ودعم استدامة أعماله، والمساهمة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، بما يرسخ ثقافة الامتثال والشفافية وإدارة المخاطر على مختلف المستويات.

وفي هذا السياق، قالت رئيس مجموعة التدقيق الداخلي حنان غانم حمادة: «نفخر بحصول مجموعة التدقيق الداخلي في بنك وربة على تقييم Generally Conforms، ويعد هذا الإنجاز أحد ركائز التزام البنك المستمر بتطبيق أفضل المعايير والممارسات المهنية العالمية».

وأضافت حمادة: «يعكس هذا التقييم زيادة النضج المؤسسي والمهنية العالية الناتجة من الدعم المتواصل الذي تحظى به إدارة التدقيق الداخلي من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية، وإيمانهم بأهمية الدور الحيوي الذي تؤديه الإدارة في تعزيز الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، بما يحقق قيمة مضافة للبنك ويعزز استدامة أعماله». وأوضحت حماده أن هذا الإنجاز يشكل حجر أساس ودافعا لمواصلة رحلة التطوير، قائلة: «نؤمن بأن التميز المؤسسي عملية مستمرة، ولذلك سنواصل الاستثمار في تطوير كوادرنا، وتحديث منهجيات وأدوات التدقيق، والاستفادة من أحدث الممارسات العالمية، بما يعزز الدور الرقابي والاستشاري لإدارة التدقيق الداخلي، ويدعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، ويلبي تطلعات جميع أصحاب المصلحة».

وأكد بنك وربة أن هذا الإنجاز يأتي ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى ترسيخ ثقافة الجودة والتميز المؤسسي، والارتقاء بمنظومة الحوكمة والرقابة الداخلية، تحقيقا لتطلعات البنك المستقبلية، ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين والجهات الرقابية.

الذهب تحت ضغط النفط والسندات

وكالات: تراجعت أسعار الذهب أمس تحت ضغط ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية، وصعود أسعار النفط، بينما يترقب المتعاملون صدور محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لشهر يوليو، بحثا عن مؤشرات بشأن مسار أسعار الفائدة.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية أمس 0,5٪ إلى 4391,14 دولارا للأوقية، فيما تراجعت العقود الآجلة للذهب الأميركي تسليم ديسمبر 0,6٪ إلى 4446,70 دولارا.

وواصلت عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات ارتفاعها، ما زاد تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب الذي لا يدر عائدا.

كما ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف بعدما أعلنت إيران أنها ستتحول إلى وضع عسكري «هجومي بالكامل»، عقب تعثر جهود التفاوض للتوصل إلى نهاية دائمة للحرب مع الولايات المتحدة، فيما استبعدت واشنطن تمديد اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت.

وقالت سوني كوماري، المحللة في «إيه إن زد»، إن أسعار النفط ستظل أحد العوامل الرئيسة التي تضغط على الذهب، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع في الشرق الأوسط.

وأضافت أن توقعات المتعاملين بشأن مسار أسعار الفائدة لدى «الفيدرالي» ستكون عاملا مهما بالنسبة للذهب، إلى جانب مراقبة المستويات الفنية.

وعادة ما تؤدي أسعار الطاقة المرتفعة إلى زيادة مخاوف التضخم، وتعزيز التوقعات بشأن إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول. ورغم أن الذهب ينظر إليه عادة كأداة للتحوط من التضخم، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يقلل جاذبية المعدن النفيس، الذي لا يدر عائدا.

وتحولت توقعات الأسواق بشأن قرار «الفيدرالي» في سبتمبر، من ترجيح خفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى احتمال يقارب 65٪ للإبقاء عليها دون تغيير، وذلك بعد تسجيل خسائر مفاجئة في الوظائف خلال يوليو، إلى جانب تباطؤ التضخم الاستهلاكي بأكثر من المتوقع، وضعف مبيعات التجزئة.

وتراجعت الفضة في المعاملات الفورية 1٪ إلى 65,11 دولارا للأوقية، فيما انخفض البلاتين 1,2 في المائة إلى 1,748,56 دولارا، وتراجع البلاديوم 1,2٪ إلى 1317,01 دولارا.

شركة وارة العقارية ش.م.ك
WARA REAL ESTATE CO. K.S.C.C.

إعلان توزيع أرباح
عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

يسر إدارة شركة وارة العقارية (ش.م.ك.م)

أن تعلن للسادة المساهمين الكرام عن بدء توزيع الأرباح النقدية
عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31
بنسبة 3% (بواقع 3 فلس لكل سهم)

وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد
الجمعية العامة في 27 / 07 / 2026

وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 23 / 08 / 2026

علماً بأنه سيتم تحويل الأرباح النقدية على الحسابات البنكية
للمساهمين عن طريق الشركة الكويتية للمقاصة.

والله ولي التوفيق،،،
مجلس الإدارة

جمعية الوفرة التعاونية

تنويه وتصحيح

تود جمعية الوفرة التعاونية التنويه إلى أنه قد ورد سهوًا في الإعلان الخاص بطرح أنشطة للاستثمار من قبل الغير، والمتعلق بنشاط بيع مستلزمات الهواتف المتنقلة والمطعم، والمنشور في صحيفتي القبس والأنباء يوم الثلاثاء الموافق 2026/8/18، خطأ في تاريخ قبول الطلبات.

حيث ورد في الإعلان أن فترة قبول الطلبات تبدأ من يوم الثلاثاء الموافق 2026/8/18 وحتى يوم الثلاثاء الموافق 2026/9/8.

والصحيح أن فترة قبول الطلبات تبدأ من يوم الثلاثاء الموافق 2026/8/18 وحتى يوم الثلاثاء الموافق 2026/9/1.

لذا اقتضى التنويه والتصحيح، مع الاعتذار عن هذا السهو.

مجلس الإدارة
جمعية الوفرة التعاونية